

	قياس أثر السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (2004-2022)¹
	المدرس بان ياسين مكي
	الأستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي
	جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص :

يهدف هذا البحث الى معرفة مدى تأثير السياسة المالية في العراق على تحقيق الاستدامة المالية من خلال عدة مؤشرات مالية وباستخدام منهجية ARDL والاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية E-views 13 ، وقد توصل الباحثان بعد اجراء مجموعة من الاختبارات المالية والاحصائية الى ان الاستدامة المالية في العراق خلال سنوات الدراسة متحققة لكنها ضعيفة، لكونها تعتمد على مورد واحد وهو النفط الخام المعرض الى النضوب، وتتأثر أسعاره بقوى العرض والطلب العالميين فيرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، وقد أوصى الباحثان بضرورة إيجاد مصادر تمويل غير النفط وذلك بالاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، وتفعيل الضرائب الجمركية وتحسين جودة المنتجات المحلية كي تنافس مثيلاتها على المستوى الدولي مما يزيد الصادرات ويخفض الاستيرادات وبالتالي ترتفع حصيلة الدولة من الاحتياطي الأجنبي الذي بدوره يقلل من الاقتراض الخارجي محققا بذلك استدامة مالية قوية وطويلة الاجل.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، السياسة المالية، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

¹ بحث مسجل

Measuring the impact of fiscal policy in achieving financial sustainability in Iraq using the autoregressive distributed lag (ARDL) model for the period (2004-2022)

Prof.Doc. Sami O. Al- Tamimi

Lecturer Ban Yassen Makky

College of Administration & Economics / Department of Economics

University of Basr

Abstract :

This research aims to determine the extent of the impact of monetary policy in Iraq on achieving financial sustainability through several monetary indicators, using the ARDL methodology, and using the E-views 13 statistical software package. The study concluded, after conducting a set of monetary and statistical tests, that financial sustainability in Iraq During the period of the study, it was achieved, but weak, as it relied on one resource, which is crude oil, which is subject to depletion, and its prices are affected by the forces of global supply and demand, rising at times and falling at other times. The researchers recommended the necessity of finding sources of financing other than oil, by paying attention to the productive sectors, activating customs taxes, and improving the quality of local products. To compete with foreign countries, export revenues will rise and the country's foreign reserves will increase Which in turn reduces internal and external borrowing, achieving strong, long-term financial sustainability.

Keywords: sustainability, fiscal policy, ARDL autoregressive distributed lag model

المقدمة :

ظهر مصطلح الاستدامة المالية كمفهوم حديث، يهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، وأصبح تحقيق الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة في الاقتصادات المعاصرة خاصة في الاقتصادات النامية، لا سيما الريعانية منها مثل العراق والتي يكون أكثر اعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل خططها الاقتصادية وبرامجها الاستثمارية. وبسبب التقلبات المستمرة بأسعار النفط الخام تتعرض إيرادات الدولة الى عدم الاستقرار وبالتالي انعدام القدرة على تغطية العجز الناتج من زيادة نسبة النفقات العامة على الإيرادات، ناهيك عن الاضطرابات السياسية والإدارية التي تتعرض لها الدولة. ويتربط على مثل هذه الأوضاع لجوء الدولة الى الدين العام بشقية (الداخلي والخارجي) لتمويل عجز الموازنة العامة، ومن ثم تراكم الدين وزيادة اعباء المديونية الى مستويات خطيرة. الامر الذي يحتم على الحكومات اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة عبر التدخل بواسطة سياساتها المالية لتحقيق استدامتها المالية، وبالنظر لريعانية الاقتصاد العراقي من جهة، وعدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية وما يتبعه من تذبذب الإيرادات النفطية من جهة اخرى، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في مختلف مفاصل الاقتصاد العراقي، باتت الاستدامة المالية احدى اهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية حاضرا ومستقبلا.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون الاستدامة المالية تعد من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ، لاسيما انه يعد اقتصاد احادي الجانب لاعتماده على قطاع النفط في تغطية نفقاته ، وبسبب تزايد حجم النفقات العامة على الإيرادات الامر الذي زاد من الدين العام وابعاء تلك المديونية مما أدى لاستنزاف الموارد المالية المتوفرة ، ولكون السياسة المالية لها دور مهم في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة ومعالجة اختلالاته وتعديل مساره ، فكان لابد من معرفة تأثير هذه السياسة في تحقيق استدامة مالية من خلال حزمة من السياسات والإجراءات .

مشكلة البحث:

يصف عجز الموازنة في العراق بانه عجزا مخططا، ويتم تغطيته باستمرار عن طريق الدين العام (الداخلي والخارجي)، الامر الذي يجعل الاستدامة المالية تحديا حقيقيا امام متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية ولاسيما السياسة المالية خصوصا في ظل تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل سؤال مفاده ما مدى قدرة السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ؟

فرضية البحث:

يرتكز الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن ضعف الاستدامة المالية في العراق خلال فترة البحث يعود الى محدودية فاعلية السياسة المالية، وان تحقيق الاستدامة المالية في العراق يرتبط بدرجة كفاءة وفاعلية تلك السياسة .

اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

- تحديد مستوى الاستدامة المالية في العراق.
- بيان فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية.
- اقتراح حزمة من السياسات المالية لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لتحليل مؤشرات البحث باستخدام طريقة التحليل الوصفي ونماذج القياس الاقتصادي الحديثة ARDL وبلاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية الحديثة E-views 13 .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية: تغطي المدة الممتدة (2004-2022). الحدود المكانية: اتخذ العراق كحدود مكانية للبحث.

المبحث الأول

الإطار النظري للاستدامة المالية

يعد موضوع الاستدامة المالية من أكثر المواضيع جدلا نظرا للتحديات التي من الممكن ان تواجهها الدول عند رسم سياساتها نتيجة لتفاقم العبء المالي المتأتي من زيادة معدل نمو الانفاق العام بنسبة أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة والمؤدي لزيادة مستويات العجز والدين العام، وهذا ما حدث بعد الازمات المالية العالمية، لذا شهدت الفترة الحالية اهتماما متزايدا في مفهوم الاستدامة المالية، والذي تسعى الدول الى تحقيقها لضمان المحافظة على رسم سياسة النفقات والإيرادات العامة بشكل متوازن على المدى الطويل.

ويهدف المبحث الى إعطاء تصور واضح عن الاستدامة المالية، من حيث مفهومها ونشأتها، ثم تحديد اهم المؤشرات الأساسية للاستدامة المالية والتي سوف نعتمدها في الجانب العملي من الدراسة، مع الإشارة الى القواعد والمركزات الحاكمة لتحقيق الاستدامة المالية، واهم العوامل المؤثرة فيها، وذلك في ثلاث مطالب رئيسية، اختص المطلب الأول بتوضيح مفهوم ونشأة الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها، بينما ركز المطلب الثاني على قواعد الاستدامة المالية، وجاء المطلب الأخير ليوضح اهم مؤشرات الاستدامة المالية، وكما يلي:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاستدامة المالية.

أولا: نشأة الاستدامة المالية

يبدو ان الملامح الأولى لموضوع الاستدامة المالية بدأت تلوح في الأفق منذ عام 1776 حين وجه الاقتصادي المعروف ادم سميث الحكومة بالتركيز على الضرائب بدلا من تكبد الديون، لتأثيرها السلبي على الأجيال القادمة، ثم تلاه الاقتصادي ريكاردو في عام 1817، اذ عد تسديد مدفوعات الدين والفائدة لا تؤثر على الدخل القومي، ولا تعد عبء، وانما تعمل على التقليل من تراكم رأس المال في ظل الديون المتكبدة، في حين ان الاقتصادي توماس مالتوس لم يمانع من وجود الدين العام (الكيلاني، ابن عمر، ودلعاب، 2017، 40). وفي بدايات القرن العشرون الميلادي، أصبحت الاستدامة المالية أكثر وضوحا، وذلك عندما قام الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز (Keynes, 1924, 22) بتحليل استدامة الميزانية العامة، اذ اهتم بأزمة الدين العام التي تعرضت لها فرنسا في ذلك الوقت، وطلب من الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة لتحقيق القيد الموازني* مبينا ان استدامة الدين العام تتحقق عندما تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مستقرة. ثم ذكر الاقتصادي دومار (Domar, 1944, 798-799) الاستدامة المالية حين بين ان هناك شرطا لتحقيقها، وهو ان يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل، وإذا لم يتحقق هذا الشرط ستبدأ الحكومة بالاستدانة لسداد مدفوعات الدين مما يؤدي الى تراكم حجم الدين العام. ثم تطور مفهوم الاستدامة بشكل أوسع منذ سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، حين واجهت الحكومات ضغوطا مالية ومطالبات للحد من زيادة الضرائب والانفاق، نتيجة لانهيار أسعار النفط، لاسيما الدول الريعية، اذ ركز الاقتصادي بيوتير (Buitter, 1985, 38) اهتمامه بالسياسة المالية، وبين بأنها ممكن ان تكون مستدامة إذا استطاعت الحفاظ على صافي ثروة القطاع العام نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، عند المستوى الحالي. ثم اعقبه الخبير الاقتصادي ويلكوكس (Wilcox, 1989, 292-293) مبينا ان السياسة المالية تصبح مستدامة إذا حققت تعاقبا بين الديون والعجزات العامة، بحيث تضمن تحقيق دائم لقيد الموازنة وهو بذلك يكون قد وضح أهمية الربط بين مبادئ الموازنة

* هو القيد الزمني للموازنة ويعني مساواة مجموعة استخدامات الأموال في الدولة في شراء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية مع مجموعة مصادر الأموال من الضرائب وطباعة النقود.

وقيدتها الزمني. ولم تكن فترة نهاية التسعينات وبداية الالفية بمنأى عن الازمات المالية، التي بدأت بالانتشار وانتقال عدواها الى الدول النامية والدول النفطية على حد سواء، مع اختلاف واضح لمفهوم الاستدامة المالية، اذ وضع ستورم وغارتنر واليجري، (Sturm, and Gurtner, and Alegre, 2009, 18) مفهوما مختلفا للاستدامة المالية حين بينوا بأنها ، قدرة الحكومة في المحافظة على نفس القدر من الانفاق والخدمات العامة في السنوات التي تعاني من انخفاض أسعار النفط ، مع عدم التوسع في سياسة العجز الموازي.

وبذلك كانت الاستدامة المالية وتحدياتها المستقبلية هي الأكثر جدلا، مما جعلها تمر بعدة مراحل حتى وصلت الى ما هي عليه اليوم.

ثانيا/ مفهوم الاستدامة المالية

لقد كان للالزامات المالية التي اجتاحت العالم الرأسمالي منذ ثمانينات القرن العشرين دافعا كبيرا للدول كي تسعى لتطبيق الاستدامة المالية، الذي يعد أحد المواضيع الجدلية التي ظهرت نتيجة افراط الحكومات في الانفاق مؤدية الى تصاعد مستويات الدين والعجز الموازي، ومن ثم زيادة العبء على المالية العامة. ونظرا لجدلية هذا الموضوع وما يرافق تطبيقه من تحديات ملموسة فقد تعددت مفاهيمه واختلفت، ولا يوجد له مفهوم محدد، ففي اللغة الاستدامة تعني: استمرار الشيء ودوامه، وبسبب تركيز اغلب الدراسات التطبيقية على الاستدامة المالية، فقد ارتبط مفهومها باستدامة الدين العام، اذ عد الدين العام محققا للاستدامة عند القدرة على سداد الديون (عبد العزيز، 2020، 8). كما ان كلا المفهومين هدفهما، استقرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، ثم استقرار الاقتصاد الكلي بخروجه من اثار الصدمات الخارجية (إسماعيل وهذا، 2018، 180). اما (Balassone & Franco) فقد حددا عدد من الشروط المختلفة لتحقيق الاستدامة المالية ، تلك الشروط تتراوح من معدل ضرائب لا يرتفع بشكل مستمر ، الى قيود ميزانية مخفضة بين فترة واخرى ، وقد عدّ هذا التعريف من التعريفات الأولى للسياسة المالية المستدامة ويعد شرطا ضروريا للاستدامة ، وقد استنبطه الباحثين المذكورين أعلاه من نموذج دومار ، وهو ان معدل الضريبة لا ينبغي ان يرتفع الى الابد ، لان نسبة الضرائب المرتفعة باستمرار لا يمكن ان تكون مستدامة ، أي ان الاستدامة تتطلب نسبة ضريبة متزنة وغير متصاعدة باستمرار. (Balassone & Franco, 2000, 2-5). ولكي تتحقق الاستدامة المالية يجب على الحكومة ان تتمكن من توليد الفائض الذي يمكنها من معالجة تراكم الديون من الماضي، كما تحافظ على الإيرادات المختلفة والانفاق الجاري لفترة طويلة دون ان تتعرض للتعثر المالي. (على وسماقة بي، 2024، 72)، ومن من الممكن تحقيق الاستدامة المالية 11 تحقق شرطها في المقدرة على تحصيل فوائض من الموازنات المستقبلية (على ومحمد، 2023، 77). ويمكن كتابة الصيغة الرياضية للاستدامة المالية التي تلي قيمة القيد الحالي للموازنة الثابت والمستقر وفقا للاتي:

$$B_t = (1 + r_t B_{t-1}) + D_t \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان: B_t = الدين الحكومي في السنة t

B_{t-1} = الدين الحكومي في الفترة السابقة

D_t = العجز المالي الحكومي

r_t = معدل الخصم

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية

لقد حددت المؤسسات الدولية ومن ضمنها صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية ماستريخت في عام (1992) عدة مؤشرات تركيبية Synthetic indicators، لتحليل الاستدامة المالية، وقد كانت الالزامات المالية المتعاقبة هي الدافع الأول لإقرار مثل هذه المعايير، وان النسب المقترحة لهذه المؤشرات تعد نسباً استرشادية، او تحكيمية بالنسبة للنسب المعقولة خاصة في الدول النامية او الفقيرة، وقد لا تعطي نتائج متلائمة مع الواقع تماما، فقد تكون نسب المؤشر تشير الى عدم استدامة

المالية العامة لدولة ما، لكن الواقع يظهر تلك الدولة بأنها لا تعاني من عجز حقيقي، فضلا عن ان تلك النسب ليس لها أساس في النظرية الاقتصادية، وسنتطرق الى عدة مؤشرات للاستدامة المالية وهي كالتالي:

1- مؤشرات الدين العام ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات والأكثر استخداما لقياس درجة المديونية، اذ يقيس مستوى الدين بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على السداد، كما انه يبين وضع الدولة ان كانت في تحسن او انتكاس. وقد حددت اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الأوروبي (1992) ان تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في حدود (60%) كشرط للانضمام الى وحدة النقد الأوروبية (اليورو)، (الوالتى ونعمة، 2019، 54). اما الموقف المالي وفق هذا المؤشر فانه يتصف بعدم الاستدامة في عدة حالات:

إذا ارتفعت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة عن نظيراتها في الدول الأخرى.

إذا اسفرت نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية.

إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير من السياسات المالية.

وبشكل عام إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تتصف بالاستقرار او بالتراجع التدريجي على المدى الطويل، فهذا يعني استدامة الدين العام، ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي يتفرع الى مؤشرين مهمين وهما: (الشايب، 2022، 27؛ منشد والجبوري، 2020، 39)

مؤشر نسبة الدين العام الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي: وهو يعد من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، التي تعد من الظواهر الاقتصادية لأغلب الدول كما، انه يبين عبء الدين الداخلي على اقتصادات الدول وتأثير ذلك على الاستدامة المالية بشكل مباشر، حيث تتولى السياسة المالية مهمة ضبط الدين العام، عن طريق تخفيفه او تثبيته.

مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي: يرى العديد من الاقتصاديين من الناحية النظرية، بأن الدين العام الخارجي من الممكن ان يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق زيادة الموارد المالية المتوفرة لهذه الدولة، شريطة استخدام هذا الدين لتمويل استثمارات ناجحة، لكن من الناحية العملية فأن أكثر الدراسات توصلت الى ان ارتفاع مستوى الدين سيؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، وان هذه النسبة تشير كذلك الى قدرة اقتصادات الدول على تحمل أعباء الدين.

2- مؤشر نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة

يوضح هذا المؤشر مدى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وتستخرج قيمة هذا المؤشر من خلال قسمة الإيرادات العامة الى اجمالي الانفاق العام، فاذا كانت النتيجة اقل من الواحد الصحيح، فهذا يشير الى عدم مقدرة الإيرادات على تغطية النفقات وبالتالي لا توجد استدامة مالية، في حين إذا جاءت النتيجة مساوية للواحد الصحيح، فهذا يعني ان الإيرادات بالكاد تغطي النفقات العامة، اما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان الاستدامة المالية متحققة من خلال استخدام هذا المؤشر، وان الإيرادات تغطي النفقات. (الحاوري، 2015، 282).

3- مؤشر عجز الموازنة الاولى- المعدل: ان عجز الموازنة الاولى يختلف عن عجز الموازنة التقليدي، اذ يستبعد مدفوعات الفوائد من قائمة الانفاق العام، كذلك يستبعد مدفوعات الفوائد المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، كما انه يوضح القيود المفروضة على اتخاذ القرار الخاص بالموازنة، وذلك نتيجة لزيادة عبء الدين العام الحكومي. (الحاوري، 2015، 281)

4- مؤشر الفجوة الضريبية: ويطلق عليه مؤشر Blanchard، اذ وضعه الاقتصادي (Oliver Blanchard) ويبين هذا المؤشر مستوى العبء الضريبي اللازم لتثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق قياس الفجوة الضريبية بين نسبة الضريبة المحققة للاستدامة المالية ونسبة الضريبة الحالية، كما ان هذا المؤشر يوضح مقدار العبء الضريبي المطلوب لتحقيق

الاستقرار في نسبة الدين الى الناتج وفقا لسياسات الانفاق الحالية والمستقبلية المتوقعة. , Chalk and Hemming , 2000
(8) ويمكن صياغة المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$T^* - t = G_t + (rt - nt) dt \dots (3)$$

T^* : حصيللة الضرائب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام / إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 G_t : نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد / إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 nt : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. dt : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 r_t : سعر الفائدة الحقيقي. t : نسبة الضرائب المتحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي
فالفجوة الضريبية: هي الفرق بين الضرائب المتحصلة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومقدار القيمة المستهدفة للضرائب، واللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي، فإذا كانت الفجوة موجبة يعني ان الوضع المالي غير مستدام، وهناك حاجة إلى رفع معدلات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي أو تخفيض الانفاق.

المبحث الثاني

السياسة المالية وعلاقتها بالاستدامة المالية

كان للآزمات المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في السنوات الأخيرة، دورا بارزا لجذب الأنظار الى وجود علاقات متبادلة ومعقدة بين اختلال الوضع المالي لدولة ما، وبين إمكانية تحقيق الاستدامة المالية لها، ولكي نخوض في تفاصيل هذه العلاقة بشكل واضح يقتضي تناول المفاهيم المتعددة للسياسة المالية وأهدافها وأدواتها، ثم نتطرق لمعرفة العلاقة الرابطة بين الاستدامة المالية والسياسة المالية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب أساسية، اختص المطلب الأول بتوضيح مفهوم السياسة المالية وشرح أهدافها، وجاء المطلب الثاني ليعدد الأدوات الفاعلة للسياسات المالية مع الشرح والتوضيح، وأخيرا المطلب الثالث الذي ركز على بيان جوهر العلاقة بين السياسة المالية والاستدامة المالية، وكما يلي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية، أحد اهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي من جهة، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى، ومن منطلق أهميتها فقد وضعت لها مفاهيم متعددة قد تزامنت مع تطور مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

فقد عرفت السياسة المالية على انها (مجموعة الأساليب والإجراءات والقواعد والتدابير، التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلال فترة معينة). (عبد الحميد، 2003، 43).
كذلك عرفت السياسة المالية على انها: مجموعة البرامج الانفاقية والمصادر الإدارية المستخدمة لأحداث التغيرات المرغوبة، على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. (الموسوي والمبارك، 2021، 155)

ومن خلال التعاريف أعلاه يمكننا القول ان السياسة المالية عبارة عن برنامج أو أسلوب عمل تتبعه الدولة لتؤثر في الأنشطة الاقتصادية سعياً لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالتنمية الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق استخدامها للإيرادات والنفقات العامة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تؤثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المالية، والتي تتمكن من خلالها معالجة الفجوات الاقتصادية، والانتقال بالاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، أو العكس، وللسياسة المالية نوعين من الأدوات،

هما الأدوات التلقائية Automatic Instruments ; والأدوات المقصودة Discretionary Instruments. يتولى النوع الأول مهمة تحقيق أهداف السياسة المالية بشكل تلقائي وذاتي، لكون هذه الأدوات تعمل دون الحاجة الى تدخل من الدولة، أما النوع الثاني فهي الأدوات التي تحتاج الى تدخل متواصل من الدولة لاتخاذ ما يلزم من تغيير وقت الحاجة سواء بالنفقات أو الإيرادات، فيكون التدخل اما بزيادة الضرائب، أو تخفيضها. أو بتغيير هيكل الانفاق العام.

أولاً: الأدوات التلقائية للسياسة المالية: وتتضمن الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي:

1- نظام الضرائب التصاعدية: وتعني استخدام نظام الضرائب التصاعدية، فتزداد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه، أي ان العلاقة طردية بين الدخل وحصيللة الضرائب (ابدجمان, 1999, 128)

2- المدفوعات التحويلية Transfer Payments هي تحويلات من الحكومة الى القطاع العائلي، على صورة مساعدات واعانات، توجه الى فئات المجتمع الأكثر حرماناً فيتم إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع، (طعمة, 2012, 29)

3- سياسات الدعم Subsidies Policy تقدم لبعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار العالمية، او بسبب عوامل خارجية مثل الطقس وكذلك بعض الصناعات الأساسية. (الوزني والرفاعي, 2009, 325)

ثانياً: أدوات السياسة المالية المقصودة

1- النفقات العامة: تعرف النفقة العامة (Public expense) على انها المبلغ النقدي الذي يصدر عن ذمة الدولة المالية، ويقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام. (الجنابي, 1990, 17). تقسيم النفقات العامة الى نوعين:

أ- النفقات العامة الاستهلاكية (الجارية) وهي النفقات التي من خلالها تتمكن الحكومة من إدارة المرافق العامة، وتتمثل بالإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية العامة، كما تشمل الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها، وكذلك مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية، والنفقات التحويلية، مثل الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية، المقدمة للأفراد والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية. (قناوي, 2006, 50)

ب- النفقات العامة الاستثمارية (الرأسمالية) وهي النفقات الضرورية لزيادة الإنتاج، مثل الانفاق على مشاريع التعليم والطاقة الكهربائية، وتطوير مشاريع الطرق والجسور وغيرها (الاعسر, 2016, 85).

2- الإيرادات العامة: الإيرادات العامة عبارة عن، مبالغ مالية، او موارد مالية تحصل عليها الدولة بصورة دفعات نقدية، لتقوم فيما بعد بتمويل السيولة النقدية، أو تغطية النفقات العامة، ويمكن ايجاز اهم مصادر الإيرادات العامة بالآتي:

أ- الضرائب: وتعد الضرائب من اهم أنواع الإيرادات العامة في الاقتصادات الحديثة، اذ يقع الاعتماد عليها من قبل الحكومات بصفة أساسية لغرض تغطية الجانب الأكبر من الانفاق العام، كما تم الاعتماد على الضرائب لتمويل نفقات الخدمات غير القابلة للتجزئة، كالدفاع والأمن وغيرها من الحاجات العامة، وبعد ان تطورت وظيفة الضرائب، أصبحت مصدراً لتمويل بعض الخدمات العامة الأخرى. (عبد الحميد, 2005, 224)

ب- الدين العام: يعد الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة، وتعود فكرته بمفهومه المعاصر الحديث نسبياً الى بداية القرن الثامن عشر، بسبب تطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل بفرض الضرائب تارة، واللجوء الى الدين العام تارة أخرى، (شعبان, 2017, 263). والدين العام يقسم الى قسمين:

1- الدين العام المحلي (الداخلي) ويمكن تعريفه على انه (المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص، الطبيعيين او المعنويين المقيمين ضمن اقليمها، بغض النظر عن جنسياتهم، مواطنين كانوا او أجانب). (شعبان, 2017, 269).

2- الدين العام الخارجي: ينشأ الدين العام الخارجي، حين تعجز المداخلات الوطنية عن تغطية حاجات ومتطلبات الاستثمارات المحلية المطلوب توافرها، إضافة الى القصور في الموارد المحلية، او في توفير العملات الأجنبية اللازمة لسد العجز في الموازنة، او

لحماية عملتها من التدهور، اذ تلجأ الدولة الى المصادر الأجنبية للحصول على التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. او من الحكومات، او الأشخاص المقيمين خارج الدولة. (ناجي وعبد، 2022، 32).

المبحث الثالث

الاستدامة المالية في إطار السياسة المالية في العراق للفترة (2004-2022)

يركز هذا المبحث على تحليل الموازنة العامة بطرفيها، (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، فضلا عن حساب الفائض والعجز في الميزانية العامة، خلال سنوات الدراسة، واخيرا احتساب مؤشرات الاستدامة المالية الخاصة بالمتغيرات المذكورة انفاً.

المطلب الأول/ تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق

1- الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2022)

ولتحليل مسار الإيرادات العامة نستعين بالجدول (1) الذي يوضح اتجاه الإيرادات نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال الأعوام (2004-2008) وبمعدلات نمو بلغت (22.8) (21.1) (11.3) (47)، وذلك نتيجة لأثناء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق في الفترة السابقة من الدراسة أولا، ولإطفاء جزء كبير من الديون في ذمة العراق لتسديد تعويضات الحروب عن طريق نادي باريس* ثانيا، وارتفاع أسعار النفط الخام الذي يمثل المورد الأساس الذي يعتمد عليه العراق في تمويل إيراداته ثالث.

في عام (2009) انخفض حجم الإيرادات العامة بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على العراق مؤثرة على حجم إيراداته بالتخفيض نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وقد بلغت (55209353) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (31.2-)، بعد ان كان قيمة الإيرادات في العام السابق (80252182) مليون دينار، أي ان الانخفاض كان بشكل كبير. وفي الأعوام (2010-2012) عاودت بعدها الإيرادات بالارتفاع مجددا نتيجة لاستقرار الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط الخام مع ارتفاع الطلب العالمي مسجلة معدلات نمو موجبة، حتى كان عام (2011) هو الأعلى نموا بنسبة بلغت (55.04%). اما خلال الأعوام (2013-2016) فقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضا في حجمها نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، ثم تلتها سيطرة العصابات الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية، والتي تقع بعض الحقول النفطية في حدودها فانخفضت نتيجة لذلك العوائد من الصادرات النفطية، وقد سجلت الإيرادات معدلات نمو سالبة بنسبة (4.9-) (7.2-) (31.2-) (24.4). وفي الأعوام التالية ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية باستعادة الأراضي المحتلة وطرد العصابات الإرهابية، ارتفعت حصيلة الإيرادات العامة لزيادة الصادرات النفطية، مسجلة معدلات نمو موجبة (41.1) (38.7) (1).

في عام (2020) وبسبب انتشار جائحة كورونا التي تسببت في توقف اغلب القطاعات الحيوية وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض سعره الذي أدى الى انخفاض قيمة الإيرادات العامة مسجلة معدل نمو سالب بنسبة (41.2-)، اما الأعوام الأخيرة من الدراسة (2021-2022) فقد شهدت تحسنا واستقرارا على مستوى العالم ومن ضمنها العراق بعد اضمحلال الجائحة وعودة انفتاح الأسواق العالمية وزيادة الطلب الكلي النفط، فارتفعت قيمة الإيرادات العامة مسجلة معدلات نمو موجبة بنسبة (72.6) (48.2). في حين بلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة خلال سنوات الدراسة (2004-2022) نسبة (9.23).

* نادي باريس: مجموعة غير رسمية، مكونة من مسؤولين ماليين من 19 دولة، تعد من اكبر الاقتصادات، عالميا تقوم بتقديم الخدمات المالية كأعاده جدول الديون للدول بدلا من افلاسها، وتخفيض الفائدة عليها لتخفيف العبء، او الغاء الديون للدول المثقلة بالديون، وتكون تلك الدول موصى عليها بواسطة صندوق النقد الدولي.

جدول (1) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	اجمالي الإيرادات العامة (1)	معدل نمو الإيرادات العامة (2)	اجمالي الانفاق العام (3)	معدل نمو الانفاق العام (4)	العجز او الفائض (5)
2004	32982739	---	32117491	----	865248
2005	40502890	22.8	26375175	(17.8)	14127715
2006	49055545	21.1	38806679	47.1	10248866
2007	54599451	11.3	39031232	0.6	15568219
2008	80252182	47	59403375	52.2	20848807
2009	55209353	(31.2)	52567025	(11.5)	2642328
2010	70178223	27.1	70134201	33.4	44022
2011	108807392	55.04	78757666	12.3	30049726
2012	119817224	10.1	105139575	33.5	14677648
2013	113840076	(4.9)	119127556	13.3	(5287480)
2014	105609846	(7.2)	113473517	(4.7)	(7863671)
2015	72546345	(31.2)	82813611	(27.0)	(10267266)
2016	54839219	(24.4)	75055865	(9.4)	(20216646)
2017	77422173	41.1	75490115	0.6	1932058
2018	106569834	38.7	80873189	7.1	25696645
2019	107566995	1	111723523	38.1	(4156528)
2020	63199689	(41.2)	76082443	(31.9)	(12882754)
2021	109081464	72.6	102849659	35.2	6231805
2022	161697437	48.2	116959582	13.7	44737855
معدل النمو المركب %	9.23		7.44		24.5

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على

_ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2022).

-العمود (2) (4) (5) من عمل الباحثة،

- الأرقام بين قوسين تشير إلى القيمة السالبة.

-معدل النمو المركب من عمل الباحثة وفق الصيغة التالية: ((القيمة النهائية / القيمة الأولية)^(1/عدد السنوات))-1

2- النفقات العامة في العراق للسنوات (2004-2022)

من خلال الجدول (1) نلاحظ ارتفاع قيمة النفقات العامة خلال عام (2004) الذي يعد بداية خروج العراق من بند العقوبات التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003)، كذلك هو بداية الانفتاح التجاري على العالم وتصدير النفط الخام مع ارتفاع أسعاره، فضلاً على إطلاق الأرصد العراقية المجمدة في البنوك الخارجية التي أدت بالنتيجة إلى زيادة الإيرادات العامة، التي بدورها وجهت نحو النفقات وأدت إلى ارتفاع قيمة النفقات العامة في هذا العام. وفي عام (2005) انخفضت قيمة النفقات العامة مسجلة معدل نمو سالب (-17.8) وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الإيرادات، لتردي الوضع الأمني في العراق وهروب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلاً على الديون الخارجية في ذمة العراق والتي كان ملزم بتسديد جزء كبير منها. وخلال باقي مدة

الدراسة شهدت النفقات العامة ارتفاعاً نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات وزيادة تصدير النفط مع ارتفاع أسعاره، فزاد الانفاق على الرواتب والأجور وغيرها. وفي عام (2009) انخفضت قيمة النفقات بسبب الأزمة المالية العالمية مسجلة معدل نمو سالب (11.5) وكذلك في الأعوام (2014-2016) انخفضت قيمة النفقات العامة بسبب حرب العراق ضد الجماعات الإرهابية، مسجلة معدلات نمو سالبة بنسبة (4.7-) (-27.0) (-9.4-)، وأخيراً في عام (2020) تم انخفاض النفقات بسبب انتشار جائحة كورونا مسجلة معدل نمو سالب (31.9-)، أما معدل النمو المركب للسنوات (2004-2022) فقد كان موجباً بنسبة (7.44) وهو أقل من معدل النمو المركب للإيرادات خلال نفس المدة، ويعد هذا أمراً إيجابياً لتفوق الإيرادات على النفقات، وسنوضح السبب في فقرة الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

3- الفائض (العجز) في الموازنة العامة في العراق للسنوات (2004-2022)

لتتبع مسار صافي الموازنة العامة (العجز أو الفائض) نستعين بالجدول (1) وقيمة الفائض أو العجز هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والملاحظ أن الموازنة سجلت فائضاً في أغلب سنوات الدراسة نتيجة لتفوق حجم الإيرادات العامة على حجم النفقات العامة، إلا في بعض السنوات التي كان فيها العراق يعاني من ظروف استثنائية أدت إلى انخفاض حجم الإيرادات لدرجة كبيرة بحيث لم تستطع تغطية النفقات العامة وبالنتيجة عانت الموازنة العامة عجزاً، فكان العجز خلال الأعوام (2013-2016) نتيجة تردي الأوضاع الأمنية أولاً، وسيطرة العصابات الإرهابية على بعض الأراضي العراقية ثانياً، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وكذلك عامي (2019-2020) عانت الموازنة من العجز نتيجة زيادة النفقات ولاسيما النفقات الجارية بسبب الترهل الوظيفي، وكذلك انتشار جائحة كورونا، فضلاً على انخفاض أسعار النفط بانخفاض الطلب الكلي، فانخفضت الإيرادات العامة بنفس الوقت الذي زادت فيه النفقات لدفع رواتب الموظفين وشراء الأدوية واللقاحات اللازمة لمواجهة الجائحة. وبلغ معدل النمو المركب للفائض (العجز)، لمتوسط سنوات الدراسة (24.5) لتفوق الفائض على العجز. والشكل (1) يوضح السنوات التي حققت فيها الموازنة فائضاً، والسنوات التي عانت فيها من العجز.



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية الخاصة بالسياسة المالية بالعراق للسنوات (2004-2022)

1- مؤشر الإيرادات العامة / النفقات العامة: يوضح الجدول (2) في السنوات (2004-2009) أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة بدأت بالارتفاع التدريجي إذ سجلت النسب (1.03) (1.53) (1.26) (1.39) (1.35) (1.05) هذا يدل على تحقق استدامة مالية لهذه السنوات نتيجة انتهاء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة في السابق، ولزيادة تصدير النفط الخام فضل عن ارتفاع أسعاره. في عام (2010) ونتيجة لتداعيات الأزمة العالمية انخفضت النسبة لكنها لازالت بالكاد تحقق تغطية للنفقات إذ بلغت (1.0)، وحققت استدامة مالية لهذا العام وخلال السنوات (2011-2012) ونتيجة لعودة الأوضاع الاقتصادية للاستقرار، وارتفاع أسعار النفط المصدر فقد ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات للنفقات فكانت النسب (1.38) (1.13) وبذلك تكون قد حققت استدامة مالية لهذين العاملين. أما خلال الأعوام (2013-2016) انخفضت الإيرادات العامة وعجزت عن تغطية

النفقات العامة واتسم هذه المدة بعدم تحقق استدامة مالية، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع السياسية والأمنية للبلاد، فضلا عن انخفاض أسعار النفط، وقد سجلت نسب التغطية كما يلي: (0.95) (0.94) (0.87) (0.73) للسنوات المذكورة على التوالي. وفي عامي (2017-2018) فقد تحسنت الأوضاع الأمنية والاقتصادية وارتفعت أسعار النفط، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الإيرادات العامة لتغطي النفقات العامة وبلغت نسب التغطية (1.02) (1.31) وهي بذلك تكون قد حققت استدامة مالية لهذين العامين. اما العامين (2019-2020) فقد اتصفا بعدم تحقق استدامة مالية، اذ لم تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة نتيجة لانخفاض العائدات من النفط الخام بسبب انخفاض أسعاره بفعل الجائحة وسجلت النسب المتدنية (0.96) (0.83) على التوالي. والعامين الأخيرين للدراسة (2021-2022) عادت الأوضاع الاقتصادية للاستقرار وارتفعت أسعار النفط وزاد الطلب العالمي، بالتالي تحققت استدامة مالية بسبب تغطية الإيرادات للنفقات وسجلت النسب (1.06) (1.38). اما خلال متوسط سنوات الدراسة (2004-2022) فقد بلغ مؤشر الاستدامة المالية لتغطية الإيرادات العامة النفقات نسبة مقبولة بلغت (1.08) وهذا يعني تحقق الاستدامة المالية لهذا المؤشر، وعليه يمكن القول ان العراق يتسم بالاستدامة المالية وفقا لهذا المؤشر، ولكنها في حدودها الدنيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن تحقيق الاستدامة المالية في العراق يعتمد على الإيرادات النفطية الامر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتعزيز الاستدامة المالية من خلال التنوع الاقتصادي.

جدول (2) نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	مؤشر تغطية الإيرادات العامة/النفقات العامة (3)
2004	32982739	32117491	1.03
2005	40502890	26375175	1.53
2006	49055545	38806679	1.26
2007	54599451	39031232	1.39
2008	80252182	59403375	1.35
2009	55209353	52567025	1.05
2010	70178223	70134201	1.00
2011	108807392	78757666	1.38
2012	119817224	105139576	1.13
2013	113840076	119127556	0.95
2014	105609846	113473517	0.93
2015	72546345	82813611	0.87
2016	54839219	75055865	0.73
2017	77422173	75490115	1.02
2018	106569834	80873189	1.31
2019	107566995	111723523	0.96
2020	63199689	76082443	0.83
2021	109081464	102849659	1.06
2022	161697437	116959582	1.38
متوسط السنوات (2022-2004)			1.08

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، النشرة السنوية للسنوات (2004-2022)
- العمود (3) من عمل الباحثة.

2- الدين العام (الداخلي والخارجي) الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات (2004-2022)

أ- الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الجدول رقم (3) للسنوات (2004-2013) نلاحظ خلال أول عامين من الدراسة ارتفاع الدين العام بشكل كبير وتفوقه على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب التركة المحملة بالديون من السنوات السابقة نتيجة الحروب السياسية والاقتصادية والعقوبات المفروضة على العراق فضلا عن تعويضات الحرب الذي كان العراق ملزما بدفعها لبعض الدول، ولذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا فقد بلغت نسبة (254.8) في عام (2004)، ونسبة (151.8) في عام (2005) وهي أعلى وأخطر النسب التي بلغها المؤشر خلال سنوات الدراسة وتتجاوز الحد الامن للمديونية بكثير، أي ان العراق في هذين العامين ابتعد عن تحقيق الاستدامة المالية. ثم في السنوات التالية تغير الوضع وبدا بالتحسن حيث انخفض الدين العام تدريجيا، بعد ان تم إطفاء بعض الديون عن طريق نادي باريس، وكذلك انتهت العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة في السابق، ومع ارتفاع أسعار النفط ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي. اما نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بدأت بالانخفاض التدريجي مسجلة نسبة (92) (69.3) لعامي (2006-2007) على التوالي وهي دون حد الأمان ولم تحقق استدامة مالية لهذين العامين، اما بعد ذلك انخفضت النسبة لتصل الى أدنى مستوى لها (19.7) في عام (2013) وبذلك تعد السنوات (2008-2013) سنوات استدامة مالية للدولة لأنها حققت نسب لمؤشر الاستدامة دون الحد الامن للمديونية وهي بذلك تكون قادرة على تسديد ديونها مع خدمتها. وخلال السنوات (2014-2022) كانت هذه الفترة مليئة بالأحداث، ونتيجة للصدمات المزدوجة والظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من دخول الجماعات الإرهابية لأراضيه واحتلال بعض المدن، وانخفاض أسعار النفط الخام، ثم تبع ذلك انتشار الجائحة التي تسببت بإيقاف اغلب القطاعات الاقتصادية، فقد ارتفع الدين العام بالتدريج نتيجة لزيادة الاقتراض لتسيير أمور الحياة من الانفاق على الأجور والرواتب والرعاية والدعم، وكذلك للانفاق على الجيش وشراء الأسلحة لمقاومة الإرهاب وللإنفاق على ملف النازحين والمهجرين ثم بسبب الجائحة كانت هناك حاجة لشراء الادوية واللقاحات وغيرها من المستلزمات الصحية ، فأرتفع حجم الدين العام، وبالمقابل فان الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات انخفض نتيجة لانخفاض الإيرادات من العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعاره وكذلك انخفاض الطلب العالمي عليه، اما نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2004-2022) فقد كانت اعلى نسبة لها في عام (2017) بنسبة (53.5)، وادنى نسبة في عام (2014) بنسبة (22.5)، وكلا النسبتين تعدان دون الحد الامن للمديونية الخطرة التي حدد بنسبة (60%). وقد بلغ معدل النمو المركب للدين العام (-2.2) لسنوات الدراسة (2004-2022)، بينما كان معدل النمو المركب GDP (11.6) لنفس السنوات، مما يعني تفوق الناتج المحلي الإجمالي على الدين العام، كما ان قيمة مؤشر الاستدامة المالية لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط سنوات الدراسة فقد بلغت نسبة (41.6) وتعد نسبة امنة للدين وبذلك يعد العراق محققا لاستدامته المالية بقدرته على تسديد الديون الحالية من الفوائض المالية ويعزز من ملائمتها المالية.

جدول (3) نسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي /GDP في العراق للسنوات (2004-2022) مليون دينار

السنة	اجمالي الدين العام (1)	GDP بالأسعار الجارية (2)	الدين العام/ GDP (3)	الدين الداخلي (4)	الدين الداخلي GDP (5)	الدين الخارجي GDP (6)	الدين الخارجي GDP (7)
2004	135692168	53235358.7	254.8	6061688	11.4	129630480	243.5
2005	111660680	73533598.6	151.8	6593960	8.9	105066720	142.8
2006	87963402	95587954.8	92	5645390	5.9	81418012	85.2
2007	77303389	111455813.4	69.3	5193705	4.7	72109684	64.7
2008	59114133	157026061.6	37.6	4455569	2.8	54658564	34.8
2009	61101599	130643200.4	46.7	8434049	6.5	52667550	40.3
2010	64778036	162064565.5	39.9	9180806	5.7	55597230	34.3
2011	60282889	217327107.4	27.7	7446859	3.4	52836030	24.3
2012	58083553	254225490.7	22.8	6547519	2.8	51536034	20.3
2013	54163847	273587529.2	19.7	4255549	1.6	49908298	18.2
2014	59895883	266420384.5	22.5	9520019	3.6	50375864	18.9
2015	84780811	207876191.8	40.7	32142805	15.5	52638006	25.3
2016	99597195	196924141.7	50.5	47362251	24.1	52234944	26.5
2017	120832236	225722375.5	53.5	476787961	21.1	73153440	32.4
2018	90448034	268918874.0	33.6	41822918	15.6	48625116	18.1
2019	96219998	276157867.6	34.8	38331548	13.9	57888450	20.9
2020	99069559	215661516.5	45.9	64246559	29.8	34823000	16.1
2021	101460044	301152818.8	33.6	69912394	23.2	31547650	10.5
2022	90264737	383064152.3	23.5	69495737	18.1	20769000	5.4
معدل النمو المركب %	-2.2	11.6		14.5		-9.6	
متوسط سنوات الدراسة (2004-2022)							29.12

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على: -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، (2004-2022).

-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، للسنوات (2004-2022).

- معدل النمو المركب من عمل الباحثة بالاعتماد على الصيغة: ((القيمة النهائية / القيمة الأولية) ^ (1/ عدد السنوات)) -1

ب- الدين العام الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي:

يعمل هذا المؤشر على قياس حجم الدين العام الداخلي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، اذ يوضح نشاط الدولة الاقتصادي ومدى قدرتها على تحمل الديون وتأثير عبئها نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي. ولمعرفة مسار الدين الداخلي ونسبته الى GDP خلال سنوات الدراسة، نستعين بالجدول (3) الذي يوضح لنا ان النسب كانت منخفضة طيلة سنوات الدراسة وضمن الحدود الامنة التي تمكناها من تحقيق الاستدامة المالية، حيث بلغت اعلى نسبة للدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي في عام (2016) بنسبة (24.1)، ثم انخفضت بشكل تدريجي حتى وصلت أدنى نسبة لها بلغت (1.6) في عام (2013)، والملاحظ ان نسبة الدين العام بدأت بالتزايد بعد عام (2014) نتيجة للصدمات المتتالية التي تعرض لها العراق والتي دفعت الحكومة الى الاقتراض الداخلي لسد

احتياجاته، حتى بلغ معدل النمو المركب للدين الداخلي لسنوات الدراسة (14.5)، أما نسبة الدين الداخلي الى GDP خلال متوسط سنوات الدراسة فقد بلغ (12.51) وهي نسبة تعد مقبولة لتحقيق الاستدامة المالية.

ج- الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي: ونستدل من خلال الجدول (3) ان النسبة كانت مرتفعة خلال السنوات (2004-2007)، اذ سجلت النسب (243.5) (142.8) (85.2) (64.7) وهذا يعكس حجم الديون المتراكمة نتيجة الحروب السابقة التي اضطرت العراق الى الاقتراض لشراء الأسلحة ومستلزمات الجيش، فضلا عن تعويضات الحرب لبعض الدول، ومن الواضح ان في هذه الفترة لم تحقق استدامة مالية لتجاوزها حدود الأمان المحددة بنسبة (60%)، ثم بدأت بعدها النسبة بالانخفاض التدريجي نتيجة لإطفاء اكثر الديون الخارجية وتسديد المتبقي، فضلا عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة العوائد النفطية ماعدا السنوات التي تعرضت فيها البلاد لظروف استثنائية، حتى بلغت ادنى نسبة للدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.4) في عام (2022). وقد بلغ معدل النمو المركب للدين الخارجي خلال مدة الدراسة (9.6-)، أما نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط سنوات الدراسة فقد بلغ (29.12) وتعد نسبة امنة وتحقق استدامة مالية. نستدل مما تقدم ان العراق كان قادرا على تحمل الدين الداخلي والخارجي ومجابهة اعباءه وحقق استدامة مالية وحافظ على ملائته المالية خلال سنوات الدراسة وفقا لمؤشرات الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

3- مؤشر الفائض او العجز الاولي: تتركز الية عمل هذا المؤشر في تقدير القيمة للعجز او للفائض الاولي للميزانية العامة، وذلك وفق حساب الفرق بين الإيرادات العامة (بعد استبعاد الفوائد المتحصلة)، والنفقات العامة (بعد استبعاد الفوائد المدفوعة)، والهدف هو معرفة مدى قدرة الإيرادات العامة للدولة بقيمتها الخالصة بدون إضافات، على تحمل عبء الدين العام والذي سيترتب عليه مزاحمتها للنفقات العامة من الميزانية العامة للدولة.

جدول (4) مؤشر الفائض أو العجز الأولي في العراق للسنوات (2004-2022)

السنوات	الإيرادات بدون الفوائد المتحصلة (1)	النفقات بدون الفوائد المدفوعة (2)	الفائض أو العجز الأولي (3)	GDP الفائض أو العجز الأولي / (4)
2004	32350699	23975960.9	8374738.1	15.7
2005	39870850	18558927.4	21311922.6	29
2006	47963869	24732534.7	23231334.3	24.3
2007	53140293	23570554.2	29569739	26.5
2008	78946782	49945113.7	29001668.3	18.5
2009	54349945	48289913.1	6060032	4.6
2010	69701572	66247518.8	3454053.2	2.1
2011	108275771	75140692.7	33135078.3	15.2
2012	119265104	101654562	17610542.2	6.9
2013	113396175	115877725	(2481550.2)	(0.9)
2014	105280356	109879764	(4599408)	(1.7)
2015	72110692	77726762.3	(5616070.3)	(2.7)
2016	53909297	71071977.2	(17162680.2)	(8.7)
2017	75943002	70656825.6	5286176.4	(2.3)
2018	104523094	77255267.6	27267826.4	10.1
2019	105381591	107874723	(2493132.1)	(0.9)
2020	61522539	72119660.6	(10597121.6)	(4.9)
2021	107281110	98791257.2	8489852.8	2.8
2022	158599144	113348993	45250151.5	11.8
معدل النمو المركب		9.1	9.2	
متوسط السنوات (2004-2022)		5.56		

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2022).

-البنك المركزي العراقي، القوائم المالية، البيانات المالية، للسنوات (2004-2022)

-الأرقام بين القوسين تشير الى القيم السالبة.

- معدل النمو المركب من عمل الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

$$((\text{القيمة النهائية} / \text{القيمة الأولية})^{1/\text{عدد السنوات}}) - 1$$

والجدول (4) يوضح تذبذب قيمة الإيرادات والنفقات (بدون الفوائد المتحصلة والمدفوعة) طيلة فترة الدراسة بالارتفاع تارة وبالاخفاض تارة أخرى، وكان معدل النمو المركب للإيرادات (9.2) وكان تقريبا مطابق لمعدل النمو المركب للنفقات (9.1). أما في السنوات (2004-2012)، فقد سجلت فائض وكذلك السنوات (2021-2022)، وقد كانت أعلى نسبة في الفائض الأولي في عام (2005) بنسبة (29). في حين العجز الأولي في السنوات (2013-2017) وكذلك (2019-2020) وقد كان أقل نسبة في العجز الأولي في عامي (2013) (2019) بنسبة (0.9). أما قيمة مؤشر الاستدامة الفائض أو العجز الأولي لمتوسط سنوات الدراسة (2004-2022) فقد بلغت (5.56). مما يعني أن الإيرادات العامة من دون الفوائد المتحصلة في الميزانية قادرة على تغطية النفقات العامة

بعد استبعاد عبء الديون، ورغم أن النسبة منخفضة إلا أنها موجبة وبالتالي القدرة على تحمل عبء الديون الحالية وتحقيق استدامة مالية.

4- مؤشر Blanchard: وهو أحد مؤشرات المتانة الضريبية (مؤشر الفجوة الضريبية) الذي يبين مقدار العبء الضريبي الذي يثبت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال قياس الفجوة الضريبية الناتجة من الفرق بين الضريبة الفعلية المتحققة وبين الضريبة المستهدفة والمحققة للاستدامة المالية، في حال كانت النتيجة موجبة، فهذا يشير إلى انخفاض العبء الضريبي على الاقتصاد بشكل كبير ولا يتمكن من تثبيت نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. والجدول (5) يشير إلى أن في أغلب سنوات الدراسة، أن الفجوة الضريبية سالبة، بسبب انخفاض نسبة الضرائب المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن نسبة الضرائب المتحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض سعر الفائدة أقل من معدل النمو الحقيقي، وكذلك انخفاض نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الضريبة المتحققة أكبر من المستهدفة وبالتالي ممكن اعتبار هذه السنوات مستدامة.

وهناك بعض السنوات التي كانت فيها فجوة الضرائب موجبة وهي: (2014-2015)، (2017)، وقد حققت النسب الموجبة التالية (3.1) (2.9) (1.4) (1.4)، إذ تفوقت نسبة الضرائب المستهدفة على نسبة الضرائب الفعلية، وكذلك حققت هذه الأعوام ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي أعلى من معدل النمو الحقيقي، هذا يعني أن الضريبة الفعلية لم تكن كافية لتحقيق إيرادات الناتج المحلي الإجمالي، ولم يحقق استدامة مالية، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الضرائب المستهدفة للناتج على الضرائب الفعلية. وعلى الحكومة أن تستحدث أوعية ضريبية جديدة لأن الموجودة غير كافية لتمويل الانفاق العام.

جدول (5) مؤشر Blanchard في العراق للسنوات (2004-2022)

السنوات	الانفاق العام بدون GDP أعباء الدين / (1)	معدل النمو الحقيقي (2)	الدين العام / GDP (3)	سعر الفائدة الحقيقي (4)	ايراد ضريبي GDP متحقق / (5)	إيرادات ضريبية GDP مستهدفة / (6)	الفجوة الضريبية (7)
2004	45.0	-----	254.8	(21)	0.003	-0.001	(0.004)
2005	25.2	1.7	151.8	(30.1)	0.01	-0.006	(0.02)
2006	25.9	5.6	92	(37.1)	0.01	-0.004	(0.01)
2007	21.1	1.9	69.3	(10.9)	0.01	-0.001	(0.01)
2008	31.8	8	37.6	3.3	0.01	-9.2	(9.2)
2009	37	3.7	46.7	(1.3)	0.03	-0.0	(0.03)
2010	40.9	6.4	39.9	3.6	0.01	-4.4	(4.4)
2011	34.6	7.5	27.7	0.4	0.01	-7.5	(7.5)
2012	40	14	22.8	(0.1)	0.01	-0.0	(0.01)
2013	42.3	7.6	19.7	4.1	0.01	-9.7	(9.7)
2014	41.2	0.2	22.5	3.8	0.01	3.1	3.1
2015	37.4	4	40.7	4.6	0.01	2.9	2.9
2016	36.1	14.6	50.5	3.9	0.02	-0.0	(0.02)
2017	31.3	(3.8)	53.5	3.8	0.03	1.4	1.4
2018	28.7	4.7	33.6	3.6	0.02	-3.1	(3.12)
2019	39.1	5.5	34.8	4.2	0.01	-2.2	(2.2)
2020	33.4	(12.0)	45.9	3.4	0.02	0.0	0.0
2021	32.8	1.6	33.6	(2)	0.02	-2.9	(2.9)
2022	29.6	7.0	23.5	(1)	0.01	-4.1	(4.1)

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- العمود (1) الانفاق العام من غير الفوائد المدفوعة، بالاعتماد على بيانات الجدول (8).
 - العمود (2) معدل النمو الحقيقي، بالاعتماد على بيانات الملحق (3)
 - العمود (3) الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6).
 - العمود (4) سعر الفائدة الحقيقي بالاعتماد على بيانات الجدول (10) وفق الصيغة (سعر الفائدة الاسمي - التضخم).
 - العمود (5) الايراد الضريبي بالاعتماد على بيانات الملحق (1)
 - العمود (6) باستخدام الصيغة التالية:
- $$\text{الضريبة مستهدفة / GDP} = [\text{الانفاق الاول} + (\text{سعر الفائدة الحقيقي} - \text{معدل النمو الحقيقي}) * \text{معدل الدين / GDP} / \text{GDP}]$$
- العمود (7) الفجوة الضريبية = الايراد الضريبي المستهدف / GDP - الايراد الضريبي المتحقق / GDP.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول وعلى الرغم من قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية خلال مدة الدراسة عن طريق ادواتها الرئيسية (الإيرادات والنفقات العامة والدين العام)، الا انها اعتمدت بشكل او بأخر على الإيرادات النفطية والتي اثرت على نتيجة معظم مؤشرات الاستدامة المالية، وان الاستدامة تضعف بضعف او انخفاض الإيرادات النفطية، اما

الإيرادات غير النفطية وخصوصا الإيرادات الضريبية، فهي ضعيفة ولا تشكل سوى نسبة قليلة من الإيرادات العامة، او GDP وبالتالي نستنتج ان السياسة المالية في العراق لم تستطع تنويع قاعدة الإيرادات العامة لدعم وتعزيز الاستدامة المالية.

المبحث الرابع / قياس مستوى الاستدامة المالية في العراق و اثر السياسة المالية فيها باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (2004-2022)

أولاً: توصيف النموذج القياسي

توصيف النموذج القياسي يتضمن: تعريف متغيرات النموذج المعتمد والمتغيرات المستقلة، وتوقع العلاقة الدالية التي تربط بينهما، فضلاً عن صياغة معادلات النموذج القياسية:

1- تعريف متغيرات النموذج وتوقع العلاقة الدالية:

أ- المتغير المعتمد والمتمثل بالنفقات العامة وسوف نرمز له (G)

ب- المتغير المستقل والمتمثل بالإيرادات العامة، وسوف نرمز له (R)

ان مستوى الاستدامة المالية يعتمد عموماً على مدى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وفي هذا المجال تنشأ لدينا أربع سيناريوهات محتملة: (باناغ و علي، 2016، 194)

- استدامة مالية متكاملة: عندما تكون الإيرادات العامة تغطي تماماً النفقات العامة.
- استدامة مالية قوية: عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.
- استدامة مالية ضعيفة: عندما تكون الإيرادات العامة تغطي جزء من النفقات العامة.
- عدم تحقيق استدامة مالية: عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة.

يمكننا اختبار السيناريوهات اعلاه من خلال صياغة النموذج الاتي:

$$\ln G = \alpha + \beta \ln R + \mu t$$

حيث ان:

$\ln G$: اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة

$\ln R$: لوغاريتم الطبيعي للإيرادات العامة

α = ثابت

β = معلمة تقيس نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة. وسيكون لدينا أربعة احتمالات:

- $\beta = 1$ عندما تكون الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة (استدامة متكاملة)
- $\beta < 1$ عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة (استدامة قوية)
- $0 < \beta < 1$ عندما لا تغطي الإيرادات العامة كل النفقات العامة (استدامة ضعيفة)
- $\beta > 0$ عندما تعجز الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة (عدم تحقق استدامة)

μ = المتغير العشوائي يقيس أثر المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج

وقد تم معالجة البيانات وتحويلها من بيانات سنوية الى بيانات ربع سنوية تغطي المدة الزمنية (2004 – 2022). وبذلك أصبح عدد المشاهدات (74) مشاهدة

ثانياً: اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test

عادة ما تتسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي بأنها غير مستقرة، وعند استخدامها بشكلها الأولي تعطي نتائج مضللة او ما يسمى بالانحدار الزائف، ولذلك فان الخطوة الأولى تبدأ باختبارات جذر الوحدة لتحديد درجة تكامل السلسلة، فاذا كانت

السلسلة خالية من جذر الوحدة او مستقرة في المستوى أي انها متكاملة من الدرجة (0) $I(0)$ ، واذا كانت تحتوي جذر واحد فإنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) $I(1)$ ، او الثانية (2) $I(2)$ وهكذا . من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

H_0 : فرضية العدم: عدم استقرار السلاسل الزمنية

H_1 : الفرض البديل: استقرار السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة وخالية من جذر الوحدة، اذا كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) اقل من 5% ، او قيمة (t المحسوبة) اكبر من قيمة (t الجدولية) ، وفي هذه الحالة ترفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل والعكس صحيح .

يلخص الجدولين (16) ، (17) اختبارات ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس – بيرون لفحص استقرار السلاسل الزمنية وتأكيد خلوها من جذر الوحدة . وسوف نكتفي بإجراء انحدار الثابت والاتجاه العام كونه يعطي أفضل النتائج مقارنة بانحدار الثابت فقط او انحدار بدون ثابت، وعند مستوى معنوية 5% باعتبارها النسبة المقبولة احصائيا. وكما مبين ادناه:

جدول (6) اختبار ديكي فولر الموسع ADF

السلاسل الزمنية	نوع الانحدار	مستوى المعنوية	المستوى Level		1st difference الفرق الاول	
			Test Critical Value	Prob.	Test Critical Value	Prob.
LNR	ثابت واتجاه	5%	-3.470		-3.471	
		t-statistic	-2.358	0.397	-8.591	0.0000
LNG	ثابت واتجاه	5%	-3.470		-3.471	
		t-statistic	-1.929	0.629	-8.643	0.0000

المصدر: ترتيب الباحثة اعتمادا على نتائج 13 eviews

جدول (7) اختبار فيليبس- بيرون PP

السلاسل الزمنية	نوع الانحدار	مستوى المعنوية	المستوى Level		1st difference الفرق الاول	
			Test Critical Value	Prob.	Test Critical Value	Prob.
LNR	ثابت واتجاه	5%	-2.398		-3.471	
		t-statistic	-2.358	0.377	-8.591	0.0000
LNG	ثابت واتجاه	5%	-3.470		-3.471	
		t-statistic	-1.946	0.620	-8.644	0.0000

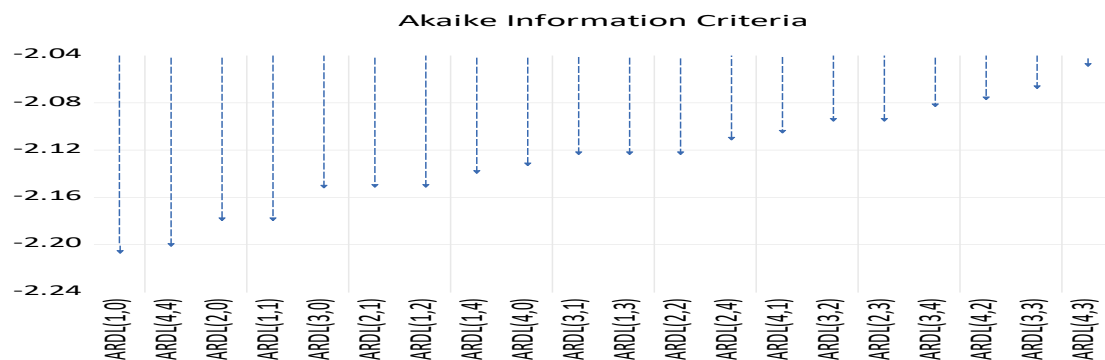
المصدر: ترتيب الباحثة اعتمادا على نتائج 13 eviews

يلاحظ من الجدولين (6) (7) ان السلسلتان (LNR , LNG) مستقرتان في الفرق الأول سواء باختبار ديكي فولر الموسع ام باختبار فيليبس-بيرون ، كما يظهر من قيمة الاحتمالية Prob. اقل من 5% . أي ان السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى (1) $I(1)$. مما يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية ARDL.

ثالثا: تقدير نموذج ARDL

يمتاز نموذج ARDL بتحديد فترات الابطاء ذاتيا، والشكل – 2: بين تحديد فترات ابطاء النموذج من بين افضل 20 نموذج تم اختبارها وفقا لمعيار AIC.

شكل (2) تحديد فترات ابطاء نموذج ARDL



يلاحظ من الشكل (2) ان افضل نموذج هو $ARDL(1,0)$ ، أي تحديد فترة ابطاء واحدة للمتغير المعتمد (النفقات العامة) ولا يوجد فترة ابطاء للمتغير المستقل (الإيرادات العامة) ، ويعود السبب في ذلك ، رعية الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل كبير على الإيرادات النفطية .

وبلخص الجدول -8: نتائج التقدير ، اذ يلاحظ ان معلمة الإيرادات العامة LNR معنوية اذ تساوي (0.53) وبعلاقة طردية ، أي ان كل تغير في الإيرادات العامة بوحدة واحدة يؤدي الى تغير النفقات بنسبة 53% ان قيمة $R^2=0.47$ مما يعني ان المتغير المستقل (الإيرادات العامة) تفسر 47% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النفقات العامة) ، والباقي 53% تعود لمتغيرات أخرى يتضمنها المتغير العشوائي وان النموذج لم يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار D-W فضلا عن جودة النموذج المقدر كما يتضح من قيمة احتمالية F-statistic الصفرية .

جدول (8) تقدير نموذج $ARDL(1,0)$

Dependent Variable: D(LNG)
Method: ARDL
Date: 06/29/24 Time: 11:06
Sample: 2004Q3 2022Q4
Included observations: 74
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): D(LNR)
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 20
Selected model: $ARDL(1,0)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(LNG(-1))	-0.007592	0.084566	-0.089778	0.9287
D(LNR)	0.531926	0.064118	8.296097	0.0000
C	0.006170	0.010171	0.606667	0.5460
R-squared	0.492468	Mean dependent var		0.017465
Adjusted R-squared	0.478171	S.D. dependent var		0.118659
S.E. of regression	0.085717	Akaike info criterion		-2.035840
Sum squared resid	0.521663	Schwarz criterion		-1.942432
Log likelihood	78.32608	Hannan-Quinn criter.		-1.998578
F-statistic	34.44635	Durbin-Watson stat		1.995386
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

ومن بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقدير العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، لغرض الحصول على معامل الإيرادات العامة لمعرفة مدى قدرتها على تغطية الانفاق العام. وكما مبين ادناه:

$$\text{LnG} = -0.006170 - 0.007592 \text{LnG}(-1) + 0.53 \text{LnR} + \text{ut}$$

ويلاحظ من المعادلة المقدرة ان معلمة الإيرادات العامة (β) تساوي (0.53) فإنها اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح ، فهذا يعني ان وضع الاستدامة المالية في العراق ضعيف ، ويمكن تفسير ذلك بان الاستدامة المالية في العراق تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية التي عادة ما تكون معرضة للصدمات النفطية ، مما يجعل الاستدامة المالية امام تحدي خطير تفرض

على الحكومة العراقية وأصحاب القرار اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة سواء ما يتعلق منها في جانب الإيرادات ام النفقات العامة او الاثنين معا .(التميمي ، 2023 ، 56)

رابعا: اختبار التكامل المشترك Bounds Test

ليبيان فيما اذا كانت هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الإيرادات والنفقات العامة، قمنا بإجراء اختبار الحدود Bounds Test وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (9) اختبار الحدود Bonds Test

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 1

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 74

Test Statistic

Value

F-statistic71.643258

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample ...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
70	3.120	3.623	3.789	4.327	5.157	5.957
75	3.133	3.597	3.777	4.320	5.260	5.957
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds

المصدر13eviews

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة F- statistic والتي تبلغ (71.643258) اكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة وعند مستويات المعنوية كافة 1% ، 5% ، 10% ، مما يعني وجود تكامل مشترك بين الايرادات والنفقات العامة خلال مدة الدراسة .

خامسا: اختبارات جودة النموذج

هناك عدة اختبارات لجودة نموذج ARDL(1,0) المقدر وكما مبينة في ادناه :

- اختبار التوزيع الطبيعي JB Test

يعد اختبار Jarque Bera الاختبار الملائم للكشف فيما اذا كانت سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

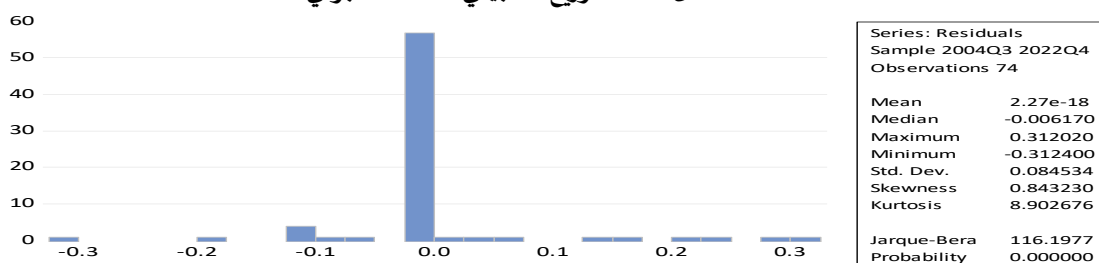
فرضية العدم : عدم التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

فرضية البديلة : التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

ويظهر (الشكل -6) ان قيمة احتمالية اختبار (JB) معنوية ، تساوي (0.00000) أي انها اقل من 5% ، مما يستدعي رفض فرضية

العدم وقبول الفرض البديل الذي يشير ان سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي

شكل - 3: التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



- اختبار الارتباط الذاتي LM Test

يعد اختبار LM Test الاختبار الملائم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

فرضية العدم : عدم وجود ارتباط ذاتي

فرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي

ويظهر (الجدول -10) ان قيمة احتمالية F-Statistic غير معنوية ، تساوي (0.9986) أي انها اقل من 5% ، مما يستدعي قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

جدول (10) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.001430	Prob. F(2,69)	0.9986
Obs*R-squared	0.003066	Prob. Chi-Square(2)	0.9985

- اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity

يعد اختبار Godfrey-Pagan-Breusch الاختبار الملائم للكشف عن مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

فرضية العدم: عدم وجود مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي

فرضية البديلة: وجود مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي

ويظهر (الجدول -11) ان قيمة احتمالية chi-Square غير معنوية، اذ انها تساوي (0.0573) أي انها أكبر من 5%، مما يستدعي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين

جدول - 11: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	2.972566	Prob. F(2,71)	0.0576
Obs*R-squared	5.717578	Prob. Chi-Square(2)	0.0573
Scaled explained SS	20.79743	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: ترتيب الباحثة اعتمادا على نتائج eviews13

وتأسيسا على ما تقدم، ان نموذج ARDL (0,1) المقدر صحيح ويمكن الاعتماد على النتائج المتحصلة من النموذج، والمتمثلة بوجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين النفقات العامة والايادات العامة، كما ان مستوى الاستدامة المالية ضعيفا في العراق خلال مدة الدراسة

الاستنتاجات و التوصيات

أولا/ الاستنتاجات

-على الرغم من تحقيق الاستدامة المالية خلال سنوات الدراسة، إلا أنها استدامة ضعيفة، وان الإيرادات العامة تكاد تغطي النفقات العامة.

2-تستند الاستدامة المالية في العراق على الإيرادات النفطية التي تتذبذب بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يضع الاستدامة المالية امام تحديات في المستقبل القريب.

3-عدم فاعلية السياسات المالية للأسباب التالية:

أ-عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل، وان الإيرادات غير النفطية لا تشكل سوى (9%) من الإيرادات العامة.

ب-عدم القدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية.

ج- عدم الاستفادة من الفوائض النفطية المتحققة خلال سنوات الدراسة.

د-الاستمرار في سياسة الدين العام سواء كان داخليا ام خارجيا.

ثانيا/ التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة فقد توصلت الباحثة الى جملة من التوصيات:

1-العمل على تخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل الدخل، نتيجة للتغيرات المستمرة في أسعارها، والاتجاه نحو القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية وحتى السياحية وتقديم ما تحتاجه من دعم لتزيد من مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي لا نسعى لتحقيق استدامة ريعية وانما استدامة متعددة الروافد.

2-ضبط النفقات العامة، مع تشديد الرقابة على منافذ صرفها، عن طريق اصلاح الموازنة العامة، وزيادة حصة النفقات الاستثمارية لكونها نفقات منتجة فضلا عن مساهمتها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

3-تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية وجعل ادارتها تحت يد الدولة حصرا لمنع الفساد المالي والاداري، ووضع أجهزة رقابة وفحص حديثة لمنع الغش وإدخال مواد رديئة.

4-تحسين مستوى النظام الضريبي من خلال رفع كفاءة اجهزته الجبائية، مع فتح اوعية ضريبية جديدة تستثني ذوي الدخل المحدود، مما يؤدي الى رفد الموازنة بمصدر دخل غير النفط يعتمد عليه.

قائمة المصادر

- 1 ابدجمان، مايكل، (2012) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 2 إسماعيل، ميثم العبي، هذال، احمد حامد جمعة، (2018) تحليل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2015)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 57.
- 3 الاعسر، خديجة، (2016) اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- 4 بانافع، وحيد عبد الرحمن، علي، عبد العزيز عبد المجيد، (2016) تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (74).
- 5 الجنابي، طاهر، (1990) علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- 6 الجاوري، محمد احمد علي، (2015)، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (44)، 2015.
- 7 الشايب، بيان محمد، (2022) مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، مجلة جامعة البعث، المجلد (44)، العدد (22).
- 8 شعبان، حسام عبدالعال، (2017) إزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليه، مجلة العلوم القانونية، المجلد 59، العدد (2).
- 9 طعمة، حيدر حسين، (2012)، العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- 1 عبد الحميد، عبد المطلب، (2005) اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعية للطباعة.
- 0 عبد الحميد، عبد المطلب، (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة.
- قناوي، عزت، (2006) اساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم.
- 1 عبدالعزيز، سلوى، (2020)، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (8).
- 1 علي، عدي سالم، محمد، احمد جاسم، (2023)، قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للفترة (2005-2019)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصر، مجلد (18)، العدد (69).
- 1 علي، محمد جبار حمد، سماقة بي، أيوب أنور حمد، (2024)، قياس أثر الاستدامة المالية في اقليم كوردستان -العراق دراسة مالية فلسفية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (19) العدد (72).
- 1 الكيلاني، عادل عبد الله، دلعب، أبو بكر خليفة، بن عمر، احمد عثمان، (2017)، استدامة السياسة المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد والعدد (58)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 1 منشد، شعبان صدام، الجبوري، رعد فتاح، (2020)، مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للفترة (2003-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (15)، العدد (57).
- 1 الموسوي، عبد الوهاب محمد، المبارك، حسن حيدر، (2021)، تحليل أثر الاقتصاد غير الرسمي على واقع السياسة المالية في العراق للفترة (2003-2017)، المجلد (15)، العدد (60).
- 1 ناجي، عمر محمود، عبد، سعدون منخي، دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للفترة 2005-2020، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4)، العدد (5)، 2023.
- 1 الوائلي، خضير عباس حسين، نعمة، زينب هادي، (2020)، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (14)، العدد (56).

المصادر الإنكليزية

- 1 Balassone, Fabrizio & Franco, Daniele, (2000) Assessing fiscal sustainability: a review of methods with a view to emu, Fiscal Sustainability Conference, p. 21.
- 2 Buiter, Willem H.,(1985) A Guide to Public Sector Debt and Deficit, EliScholar – A Digital Platform for Scholarly Publishing at Yale, Economic Growth Center.
- 3 Domar, Evsey d.,(1994) The "burden of the debt" and the national income, The American Economic Review, Vol. 34, No. 4
- 4 Keynes, John maynard,(1924) A Tract on monetary reform, The macmillan co. of canada, ltd. Toronto.
- 5 Sturm, Michael, Gurtner, François & Alegre, Juan Gonzalezc,(2009) Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues, European Central Bank, Occasional Paper series, No. 104.
- 6 Wilcox, David W., (1989) The sustainability of government deficits: implications of the present-value borrowing constraint, Journal of Money, Credit & Banking, Vol. 21, Issue 3.